

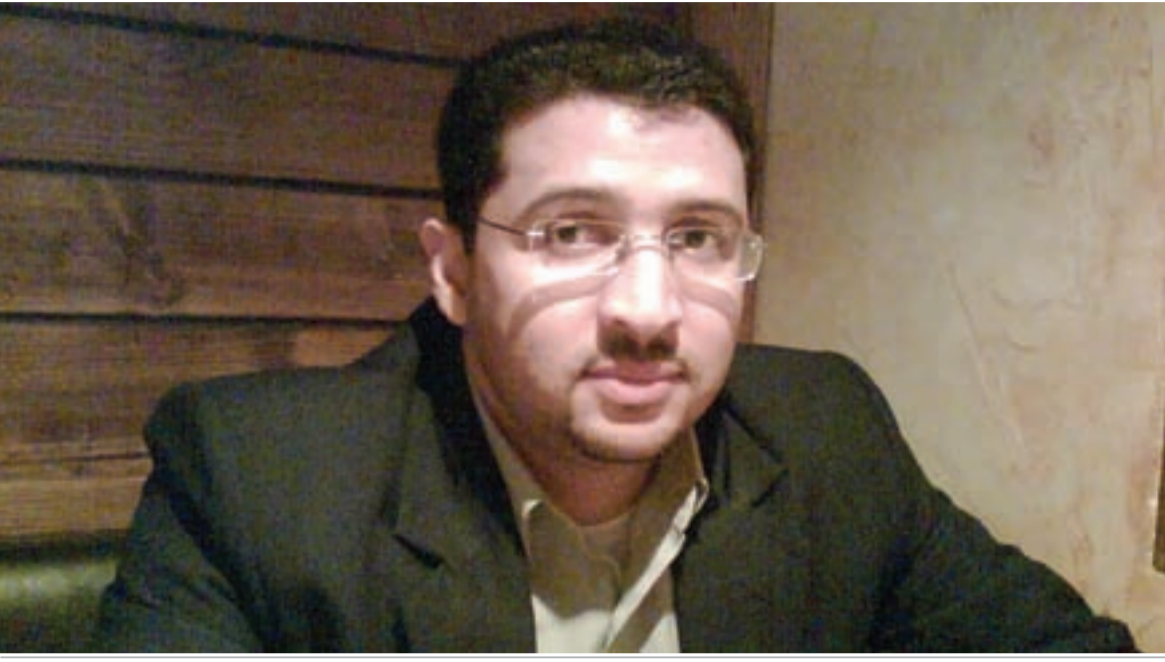
«طبائع الاستملاك... قراءة في أمراض الحالة البحرينية» كتاب لنادر كاظم:

دفاعاً عن الميدان العام الذي يتسع للجميع

رؤى : علي التميمش

«إن المثقف الحقيقي هو الذي يحترف الثقافة لكنه يتمتع أيضاً بالشجاعة الأدبية الكافية ليعلم دون مواربة عن نتائج تفكيره» هكذا تحدث بول نيزان في كتابه المشهور «كلاب الحراسة» موجه بذلك إدانة صريحة للمثقفين الخونة، خونة لأفكارهم، خونة لرؤاهم النقدية اتجاه قضايا مجتمعهم، ساعة بالصمت وساعة بالتواطؤ.

ربما كان في مقولة لينين ما يختزل كل ما تحدث عنه نيزان وهي «إن المثقفين هم أقرب إلى الخيانة» لهذا ذهب بالتوقع إلى أن تتراجع أدوارهم وثقة الناس بهم مع اتساع الهوة بين ما يكتبون وما يعيشه الناس ويصطلون به من وقائع، وهذا يجبرني لذكر مقولة لتوردوف وهي أن ثمة مسافة شاسعة بين ما تقوله النظرية وبين ما يمكن قراءته في الواقع المعاش.



والدولة أولاً، وبما هو مجال التنظيمات والأنشطة والارتباطات الطوعية والاختيارية التي تقوم على تعاقد حر بين الأفراد ثانياً. ويتطلب هذا التعزيز إعادة تفكير فيما هو قائم اليوم في البحرين مما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني كما في الجمعيات السياسية والأهلية؛ لأن الثابت أن هذه المؤسسات عاجزة عن القيام بوظائف المجتمع المدني الأساسية، وصارت، بدل ذلك، تعيد إنتاج الولاءات القديمة في المجتمع، وأكبر دليل على ذلك هو أن معظمها مصنف طائفياً وعرقياً ومناطقياً وأيديولوجياً.

إن فكرة الطائفية - كما يراها د. كاظم - هي عبارة عن مجموعة إجراءات تمييزية تقوم به جماعة مهيمنة ضد جماعات مهمشة، وهي فكرة شائعة بدرجة تصعب مقاومتها. إلا أن الصحيح أن هذا الوجه من الطائفية ليس إلا تجلياً من تجليات نسق مضر متعدد الوجوه والأشكال، وهو نسق ينشط في سياق المزاحمة من أجل تحقيق مآرب دفيئة ومتجذرة، وهذه المآرب هي إنجاز الاستملاك الجماعي لما لا يمكن استملاكه، بل مراكمة هذه الاستملاكات إلى حددها الأقصى. ولهذا ستركز هذه القراءة على نقد «طبائع الاستملاك» التي تحكم فعل التواصل/الاتصال بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في البحرين، وعلى إمطة اللنام عن دورها المباشر في ظهور ما نسميه هنا بـ «أمراض الحالة البحرينية»، أي أشكال الصراعات الجماعية التي تحركها «طبائع الاستملاك».

مشيراً إلى أن الاستملاك هنا ليس علاقة بين شخص/جماعة وشيء/أشياء، بل هو أساساً علاقة بين أشخاص وجماعات، وتظهر هذه العلاقة في صورة حق الجماعة في الانتفاع بما استملكته واستحوذت عليه، وحقها، كذلك، في منع الآخرين المختلفين في الانتفاع أو حتى الإقتراب من هذه الاستملاكات. وبهذا المعنى يكون من حق من يمتلك «مزرعة» أن ينتفع بها هو ومن يأذن له، ومن حقه كذلك أن يمنع الآخرين من الانتفاع بها أو حتى مجرد دخولها بغير إذن منه.

وهنا يستدرك د. كاظم بالإشارة إلى أن هذا النوع من الاستملاكات القانونية الفردية أو الجماعية شائع ومعروف، وهو استملاك لأشياء قابلة أساساً للاستملاك، أي أنه استملاك لما يمكن استملاكه. وفي العادة لا يتسبب هذا النوع من الاستملاكات في إثارة صراعات وتوترات جماعية إلا على نطاق محدود كما يحدث في حالات توزيع الميراث والخلاف حول ملكية شيء ما، وهو خلاف يمكن التفاوض حوله أو حلها باللجوء إلى الأجهزة القضائية.

موضحاً بالإضافة إلى أن خطورة «طبائع الاستملاك» تظهر حين تعمد جماعة ما إلى استملاك ما لا يمكن استملاكه أو غير القابل للاستملاك. وهنا لا بد من التمييز بين نوعين من الأشياء التي تكون مقصودة بالاستملاك: فهناك أشياء قابلة للاستملاك فعلياً وقانونياً كما يحدث حين نستملك قطعة أرض أو منزلاً أو سيارة أو جهازاً كهربائياً أو إلكترونياً أو غيرها. وفي المقابل هناك أشياء غير قابلة للاستملاك الفعلي والقانوني، وهي هنا تشمل دائرة القيم والحقائق الإنسانية المشتركة والدولة والسلع العامة. وإلا ما معنى أن يعلن شخص أنه استملك الحق والإسلام والجنة والحقيقة والحرية وقيم الحداثة والوطنية والصحة والجمال والذكاء والكرامة والأصالة والدولة أو المنافع والسلع العامة في الدولة؟ المعنى الوحيد لهذا الاستملاك هو أن للمالك حق الانتفاع الحصري بهذه الاستملاكات، وحقه كذلك في منع الآخرين من الانتفاع بها أو حتى الإقتراب منها. وهذا ما تلخصه تلك العبارة البغيضة والتي كثيراً ما تتكرر في حكايات «ألف ليلة وليلة» وهي: «كل ما للسيّد حرام على العبد».

المرجعية المحلية والقضية للنسق الذي ظل ناشطاً لفترات لاحقة. ولم يجر كبح نشاطه - على الأقل نشاطه الظاهر على السطح - إلا بعد صعود نجم التيارات الوطنية والقومية واليسارية في البلاد منذ عشرينات القرن الماضي وحتى سبعيناته. وفي السبعينات تحديداً جرت عمليات تنشيط متفرقة لهذا النسق إلا أنها لم تتمكن من إيقاظه إلا في أوائل الثمانينات على إثر انبعث الصراع المذهبي على احتكار «تمثيل الإسلام» بين الإسلام الشيعي في إيران، والإسلام السنّي في السعودية.

يشير د. كاظم في هذا السياق بالقول: لقد حدث هذا في ثمانينات القرن الماضي بفعل تدخل عوامل خارجية، ويحدث اليوم أيضاً بفعل تدخل عوامل خارجية، مما يعني أن الحالة البحرينية قادرة على تعطيل نشاط هذا النسق، وعلى تحصين نفسها من أفاعيله السلبية، إلا أن هذه القدرة تتزعزع أمام قوة العوامل الخارجية. ومن يتصور أن هذا الضعف لا علاج له فإنه سيبدأ إلى المطالبة بضرورة فك الارتباط بين الحالة البحرينية ومناطق التوتر الطائفي في العالم الإسلامي. إلا أن السؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: هل بالإمكان فك الارتباط حقاً؟ وكيف يكون ذلك؟ وإجابتي أن هذا مطلب يتعذر تحقيقه، والأجدى بدل ذلك أن نفكر في كيفية تعزيز مناعة الحالة البحرينية الذاتية لتكون قادرة على رفض عوامل التنشيط الخارجية بصورة تلقائية ومهما كانت قوتها. وأتصور أن هذا مطلب ملح وقابل للتطبيق وخصوصاً إذا جرى تشخيص صحيح لهذا النسق وللملابسات تنشيطه.

يتحرك النسق إذن - كما يذهب كاظم - بفعل نجاح التنشيط الخارجي له، ويعود هذا النجاح إلى قوة العوامل الخارجية بدرجة تفوق ما تتمتع به الحالة البحرينية من مناعة ذاتية. ولكن علينا أن نتذكر أيضاً أن نجاح هذا التنشيط إنما يجري ترجمته من خلال تحريك الولاءات وأشكال الارتباطات القديمة القائمة على الدين والعرق والطائفة والقرية والعائلة. وعلى هذا فإنه يمكن تعطيل تنشيط هذا النسق من خلال إضعاف قدرته على تحريك هذه الولاءات. ولا يتأتى هذا إلا من خلال تعزيز المجتمع المدني بما هو وسيط بين الفرد

إلا أن دائرة القراءة هنا كما يراها د. كاظم - تتحدد أكثر، فيصنفها من خلال حديثه بالقول: «بأنها تكاد تضيق لتتحد في الدائرة الأقرب إلي الأكثر التصاقاً بي، وهي الدائرة التي أستطيع أن أكون معها «على قدم المساواة»، وأستطيع كذلك أن أفهم تطوراتها المفاجئة وتحولاتها وتعقيداتها وجوانب الأصالة والضعف فيها «بشكل يكاد يكون غريباً»، هذه الدائرة هي تاريخ وطني وتحولاته وتحدياته، إنها سيرة الأرخبيل الصغير المتعدد الثقافات والذي اسمه: البحرين».

ينطلق الكتاب بحسب ما يشير د. نادر كاظم في أحد مفاصل الكتاب الرئيسة من تقرير إنترناشونل كرايسز غروب الصادر بتاريخ ٩ مايو٢٠٠٠م، الخاص بتشخيص الأوضاع السياسية في البحرين والأزمات التي تعاني منها، وجاء عنوان التقرير كالتالي: «مَهْوَ فَيُفَكْس يُوْف التحدي الطائفي في البحرين». وقد كان هذا العنوان مباشراً بصورة صادمة إلا أنه يبعث على التفكير الجدي والصادق حول حقيقة هذا التحدي وأسبابه وتجلياته ودرجة حضوره ومدى انتشاره وما قد يترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات سلبية.

ويأتي التحدي الطائفي كما يرى كاظم - في صدارة التحديات المحركة للصراعات والتوترات السياسية والاجتماعية في البلاد، وخصوصاً بعد تفجر هذا التحدي وبصورة مشهدة دامية ومحزنة، في العراق. وقد كان لهذا التفجر انعكاسات مباشرة على البلدان ذات التركيبة الطائفية القريبة من العراق، وكانت البحرين من بين هذه البلدان التي أزعج - والحديث هنا لكاظم - أن تحريك وتنشيط نسق الطائفية فيها إنما كان، وبدرجة كبيرة، انعكاساً لتفجر الصراع الطائفي في العراق. وأقول تحريك وتنشيط للتأكيد على أن هذا النسق غير مستورد مباشرة من الحالة العراقية، ولا هو مولود من فراغ. مضيفاً أنه سيوضح في هذا الكتاب أن لهذا النسق ذاكرة ممتدة وترجع إلى القرن السادس عشر الميلادي، وتحديداً إلى فترة الحكم البرتغالي في البحرين. وإبه في تصوره أن هذا القرن هو نقطة الارتكاز في سيرة الطائفية في البحرين، وهو بمثابة الذاكرة

القراءة هنا ليس بمفهومها الناجز بل بمفهومها النغدي، الذي يتغيا تفكيك الأنساق الثقافية المعيبة في ثقافتنا، هذه القراءة هي المركز الرئيسي الذي كان وما زال الدكتور نادر كاظم يعتمدها كطبيعة اشتغال احترافية تعمن في غواية الخوض في التفاصيل، تفاصيل ظاهرة اجتماعية ما بغية اختراقها وتفكيكها وصولاً لحالة من الفهم، فهم الأنساق المرضية التي تسكنها، فتأسس كل تلك العوائق والعيوب التي تتمثل لمرجعية أدبيولوجية ما معلولة ورجعية في آن.

هو كما يصفه د. إدريس الخضراوي - أقصد كاظم - يرتحل بالنقد إلى مهاد جديدة، يفكر من خلالها في الكثير من أنساق الثقافة بغية التأسيس لشكل من المصالحة مع الذات لا تتورع فيه عن الإقرار بالعيوب والاعتراف بها بدل النستر عليها وإخفائها. ولذلك فإن أعمال كاظم كما يقول الخضراوي تنتظم ضمن أفق يميز النقد العربي المعاصر وهو الانفتاح على الدراسات الثقافية بتياراتها المتعددة واستثمار مقترحاتها وأدواتها التحليلية في الاقتراب من الخصوص الثقافي العربية والتخييلية بهدف استعادة الفهم بما ظل متوارياً خلف سطوحها.

في هذا السياق وضمن منظومة فكرية إنتاجية متواصلة صدر مؤخراً للدكتور نادر كاظم كتابه ((طبائع الاستملاك... قراءة في أمراض الحالة البحرينية))، كتاب يأتي في سياق إشكالية قد بحثها وتناولها بالتحليل المعمق في كتابه «تمثيلات الآخر»، تتعلق بمسألة الآخر وعلاقات الهيمنة.

وقد أوضح رداً على سؤال «رؤى» له عن الفلسفة الفاهيمية التي تستلطنها صيغة عنوانه الكتاب «طبائع الاستملاك... قراءة في أمراض الحالة البحرينية»، بأنه في كتاب «تمثيلات الآخر.. صور السود في المتخيل العربي الوسيط، قد ركز جهده الكبير على استجلاء ما ينطوي عليه «تمثيل الآخر» من قوة قادرة على إخضاع الآخرين أو تهيمتهم وإقصائهم. مشيراً في هذا السياق إلى أنه لم يغفل أسئلة «ما وراء التمثيل» أي الدوافع الظاهرة والمضمرة التي تقف وراء ممارسة التمثيل، إلا أن ضخامة الإرشيف الذي كان قد قرأه، وما كان ينطوي عليه من قسوة صادمة وغير محتملة. قد ضيقاً الأفق أمام إمكانية الذهاب في مسالة «التمثيل» إلى ما هو أبعد من كونه ممارسة من أجل تحصيل القوة وتثبيت الهيمنة ودوام إخضاع الآخرين.

ويشير كاظم بالقول ربما قد فاتني أن أعق القراءة في أسئلة «ما وراء القوة والهيمنة»، أي لماذا تسعى الجماعات إلى الأخذ بأسباب القوة، والحرص على ممارسة الهيمنة على الآخرين؟ ثم ما الفائدة التي تحصل للجماعة الهيمنة بعد إخضاع الآخرين أو محقهم وإبادتهم؟ لهذا أعود اليوم، في هذا الكتاب، إلى إشكالية قريبة من إشكالية التمثيلات وممارسة الهيمنة، إلا أن الجهد الأكبر يتركز هنا على أسئلة «ما وراء التمثيل» وما وراء الهيمنة»، وهذا الما وراء، هو ما أسميه هنا بـ «طبائع الاستملاك»، موضحاً بأنه بعد كتابة «تمثيلات الآخر» قد تبين له أن التنافس القائم بين الجماعات ما هو إلا تنافس مدفوع بغاية «الاستملاك» أساساً، واستملاك «ما هو غير قابل للاستملاك» على وجه التحديد. وهنا سيكون «التمثيل» موضوعاً يجري التنافس على استملاكه، فيما تصبح القوة واحدة من أهم الأشياء التي تدور حولها صراعات قاسية من أجل استملاكها واحتكارها دون الآخرين.

وعلى هذا يرى د.كاظم بأن قراءة «طبائع الاستملاك» هي استمرار لقراءة «تمثيلات الآخر». وفي الحاليين تتوسل القراءة بالنقد الثقافي من أجل مقاربة «الأمراض» التي تعترى «فعل التواصل» الجماعي بين البشر.



66



إن فكرة الطائفية هي عبارة عن مجموعة إجراءات تمييزية تقوم بها جماعة مهيمنة ضد جماعات مهمشة، وهي فكرة شائعة بدرجة تصعب مقاومتها. إلا أن الصحيح أن هذا الوجه من الطائفية ليس إلا تجلياً من تجليات نسق مضر متعدد الوجوه والأشكال، وهو نسق ينشط في سياق المزاحمة من أجل تحقيق مآرب دفيئة ومتجذرة، وهذه المآرب هي إنجاز الاستملاك الجماعي لما لا يمكن استملاكه

66